

ومن مسائل الاجماع ان سبهم الجراد السدس مع الابن
 الا قول شاذ للناصر عليه السلام جعله بمنزلة الاخ فاستفصل
 مع الولد وهو خلاف الاجماع ومفهوم ميراث الزوجه
 من دية ن وجهها لخبر الخياط بن قيس وكان يحضر من
 الصحابه فلم يكثر وكان اجماعا ومن مسائل الاجماع
 ان دية الخطا تؤخذ في ثلاث سنين اما ثلاثا او ثلثه
 ارباع في سنتين او النصف والاقبل يلحق الاكثر في
 القتمه والتاخير فان قلت وكف صار هذه المستند
 الظني قطعيًا حتى انما لا يجوز مخالفته قلت نعم كان قبل
 الاجماع ظنيًا يجوز الخلاف فيه فلما وقع الاجماع على
 الحكم بقتضاة صار قطعيًا وتحرم مخالفته على المختار
 فان قلت فقد وقع الخلاف في بعضها كما ترى فلا يكون
 المقتضى واقعا في الخط الذي نهى عنه قلت اذا وقع
 الاجماع قبل الخلاف فانه حجة قاطعه على المختار ولو جرح
 من عباس الى قول الاكثر من الصحابه في بيع الدرهم بالدينار
 انه لا يجوز فكان اجماعا وهذا على ما اختاره الامام
 فان قلت فما قول في خلاف من خالف في هذه المسائل
 قلت هو مقول ومردود كما ذكرنا في اثباتنا فان قلت
 هل يفتوا بجماع من غير مستند دليل واهارة قلت
 المختار انه لا يفتى لان القول في الدين بلا مستند خطأ
 وقيل يجوز ان يحصل من غير مستند واختاره موسى

بن عمران

بن عمران من المعتزلة قال اذا لم يكون موقوفون و
 للصواب معرضون فان قلت فاذا كان لابد للاجماع
 من مستند فيعمل بالمستند للاجماع اذ لا فائدة له
 قلت فادته عدم البحث عن الدليل وحرمة المخالفة
 فان قلت هل يجوز ان يكون هذى المستند قطعيًا ام يجوز
 ان يكون ظنيًا قلت قد يكون قطعيًا وهو الاكثر ويجوز
 ان يكون ظنيًا كما تقدم من دليل او اماره ويصير بعد
 الاجماع قطعيًا بحرم مخالفته لقوله تعالى لو لم تأتوني
 الاية فان قلت فقد ذكر في البحر اجماعات كثيرة فلم
 خصصه هذه من دونها بانها مقصودة قلت اتلك
 اما مستندة الى انه من حجه او خير متواتر صحيح وقد
 استغنيا عن ذكرها عنده مستندة واما الى مستند ظني
 فتواتر نقل الاجماع اليها واما ما لم يتواتر وهو ابر
 الاجماع في تركها فمردية ما احكمتنا تحصيله
 من هذه المسائل ويمكن ان يكون غيرها وبعضها لكن قد
 اخذت بعضها بالنص اذ من الاجماع وهي بالقياس و
 هي نفسها فان وجدنا نصوصا يحا عليها غير هذى الذي
 ذكرناه فالجرح منه يعود الى تمام العلوم الخمس التي ذكرها
 الامام عليه السلام استطراد الباب كما ذكرنا في اولها
 السخه والكتاب فقال عليه السلام اذ ابع علم اصول الفقه
 وتحقيق مسائله فهذه العلوم الاربعة يجمع على اعتبارها